تقرير الأداء البرلماني: تشريع، رقابة، ومساءلة (شهر تموز)

انعقدت 7 جلسات تشريعية ورقابية مكثفة، تميزت بمحاسبة كبار المسؤولين، تدقيق هدر المال العام، وتشخيص أزمات البنية التحتية والسيادة.

16	96%	25	7
قانون تمت قراءته قراءة أولى	نسبة الإنجاز التنفيذي	فقرة بجدول الأعمال	جلسات برلمانية

المشهد النيابي: أربعة مسارات لإصلاح الدولة

المساءلة والاستثمار

إقالة رئيس هيئة الاستثمار لارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة تتجاوز مئات المليارات.

النزاهة المالية

مراجعة تقرير ديوان الرقابة المالية وتشخيص هدر بتريلونات الدنانير في أصول الدولة.

البنية التحتية

المواجهة المباشرة لأزمة الكهرباء وتحديد فجوة الإنتاج والضياع.

السيادة والأمن

الرد الحازم على التجاوزات الحدودية وإقالة قيادات عسكرية عليا لتقصيرهم.

NotebookLM

المساءلة وإنهاء التجاوزات في قطاع الاستثمار

لائحة المخالفات

- **مشروع بسماية:** صرف 300+ مليون دولار لشركة هانوا الكورية خلافاً لنتائج التدقيق، ومنح 8,200 استثناء غير قانوني للشقق السكنية.
- **أراضي ومقاولات:** تمليك 22 دونم من أراضي وزارة الداخلية لشركة خاصة، ومنح إجازة لمشروع تلال (450 مليار دينار) دون خطة تمويل.
- **فندق ريكسوس:** هدر المال العام ببيع المتر السكني بـ 14 دولار بدلاً من 80 دولار للمستثمر.
- **مخالفات إدارية:** نقل وتنسيب 100 موظف وتشكيل لجان حساسة بغير ذوي الاختصاص.

القرار النيابي

التصويت بالأغلبية المطلقة على إعفاء رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار (حيدر محمد مكية) وإحالة ملفاته إلى هيئة النزاهة.

NotebookLM

حماية المال العام ومخرجات الرقابة المالية

1
26 تريليون دينار
أرباح الشركات العامة غير المسددة لخزينة الدولة.

2
500,000 عقار
عقارات تابعة للدولة متجاوز عليها وتم إحالة ملفها للقضاء.

3
388+ مليار دينار
فروقات ضريبية غير مسددة من قبل شركات التراخيص النفطية.

4
4 تريليون دينار
مبالغ تضمين بموجب قرارات قضائية لم يتم استحصالها.

5
الديون الخارجية
قروض غير مستحصلة من عدة دول (اليمن، اليمن، الصومال، موزنبيق، أوغندا).

إلزام ديوان الرقابة المالية بسقف زمني لاتخاذ إجراءات صارمة وربط المصادقة على الموازنة بإنجاز الحسابات الختامية.

NotebookLM

أزمة الكهرباء: تشخيص فجوة الطاقة الوطنية

فقدان الغاز المستورد

خروج 22,000 MW بسبب توقف إمدادات الغاز الإقليمية (كردستان، تركيا، إيران).

الضياع في الشبكة

60% نسبة فقدان الطاقة بسبب التجاوزات على خطوط النقل (معدل ضياع استثنائي عالمياً).

مفارقة التمويل

تخصيصات ضخمة (5.8 تريليون للتشغيل و48 تريليون للاستثمار خلال 3 سنوات) دون تحقيق الاكتفاء.

NotebookLM

خارطة طريق نيابية لإصلاح قطاع الطاقة

1 المساءلة والتدقيق

إحالة جميع ملفات الفساد في وزارة الكهرباء منذ عام 2005 إلى هيئة النزاهة.
مراجعة العقود الاستثمارية وإلغاء المشاريع عديمة الجدوى.

2 التحول المستدام

إلزام القطاعات (الزراعي، الصناعي، التجاري) باستخدام منظومات الطاقة الشمسية لتخفيف العبء عن الشبكة الوطنية.

3 التمكين المالي المالي للمواطن

تكليف البنك المركزي بإطلاق مبادرة قروض ميسرة للمواطنين لتركيب منظومات شمسية منزلية وربطها بالشبكة الوطنية.

NotebookLM

حماية السيادة وحقوق المواطنين العراقيين

الحدث الحدودي

قيام خفر السواحل الكويتي بإطلاق النار على صيادين عراقيين، مما أدى إلى استمد استشهاد الصياد (نجم عبدالله خالد التميمي)، وإصابة واعتقال آخرين.

حقوق الضحايا

اعتبار الضحية شهيداً وفق قانون وزارة الدفاع وتعويض الجرحى.

المحاسبة العسكرية

إعفاء قائد القوة البحرية وقائد قاعدة أم قصر (لواء بحري مازن عبدالواحد، لواء بحري ليث عبدالستار) لتقصيرهم بالواجب.

تأمين المعتقلين

تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة إطلاق سراح الصيادين المحتجزين في الكويت.

NotebookLM

الحصاد التشريعي: إعادة هيكلة القوانين الحيوية

إنجاز القراءة الأولى لـ 16 قانوناً محورياً لدعم بنية الدولة

أمن الدولة

- قانون تمويل تعزيز منظومات الدفاع الجوي
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

الحقوق والمجتمع

- تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر
- قانون رعاية القاصرين
- تعديل قانون العمل

الاقتصاد والمهن

- صندوق الإقراض الزراعي
- قانون المحاماة
- نقابة الكيميائيين, كتاب العدول

الرقابة المالية

- المصادقة على الحسابات الختامية للسنوات المالية المتراكمة (2012, 2013, 2014, 2015)

NotebookLM

الخلاصة: مرحلة جديدة من الرقابة الصارمة

شكل شهر تموز نقطة تحول جوهرية نحو التفعيل الصارم للدور الرقابي للبرلمان. من إقالة قيادات الاستثمار ومحاسبة كبار القادة العسكريين عن الخروقات السيادية, إلى التدقيق العميق في 26 تريليون دينار ة أموال الدولة المهدورة و وتشخيص أزمة الطاقة؛ أثبت مجلس النواب العراقي جليب العراقي عدم التسامح مع الإهمال الإداري والفساد, مؤسساً لمعيار في المساءلة التنفيذية وحماية مقدرات الأمة.

NotebookLM

المرصد النيابي العراقي

تقرير شهر تموز

جلسات المجلس

- **عدد الجلسات:** عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر (٧) جلسات.
- **العمل الرقابي:** طلب استجواب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار من قبل النائب عادل حاشوش .
- **جدول الاعمال:** بلغ عدد الفقرات خلال هذا الشهر (٢٥) فقرة، نفذت منها (٢٤) فقرة ولم تنفذ فقرة واحدة.
- **العمل التشريعي:** مارس مجلس النواب دوره التشريعي ب قراءة أولى ل(١٦) قانون فقط

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٦) جلسته الاولى من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس وتضمنت الجلسة:

- القراءة الأولى لمقترح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المقدم من لجنتي الأمن والدفاع، والقانونية.
- القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لرعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٠ المقدم من اللجنة القانونية.
- القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المقدم من اللجنة القانونية.
- القراءة الأولى لمقترح قانون تمويل تعزيز منظومات الدفاع الجوي العراقي المقدم من لجنة الأمن والدفاع.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٩) جلسته الثانية من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢١٤) وتضمنت الجلسة:

-تأدية اليمين الدستورية كل من السادة بشار عامج إسماعيل، ومحمد فواز الجربا، وجمال علي عويد، وصلاح هادي الزهيري، وزهراء جميل الميالي، وجاسم محمد الشريفي.

-تنويه السيد رئيس مجلس النواب استلام كتاب من قبل رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار تضمن طلبا بإمكانية تأجيل استجوابه، مبينا ان رئاسة المجلس لم توافق على طلب التأجيل لاسيما ان مجلس النواب الجهة استوفى كافة الإجراءات القانونية للاستجواب.

-مباشرة النائب عادل الركابي المستجوب بطرح الأسئلة والتي تضمنت قيام رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار بإصدار إجازة البناء لشركة للمقاولات والتطوير العمرانية للاستثمار في منطقة معسكر الرشيد ٥٠٠٠ دونم لأنشاء مشروع تلال بغداد بقيمة ٣ ترليون و ٤٥٠ مليارات دينار من دون تقديم خطة التمويل لحد الان ودون اعمال مماثلة للشركة، مبينا ان اصدار الاجازة مخالفة لقرارات مجلس الوزراء خاصة ان مدة التنفيذ تم تمديدها الى ١٥ سنة.

-استفسر النائب الركابي عن السند القانوني بقيام رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار بتمليك ارض مساحتها ٢٢ دونم تعود لوزارة الداخلية صندوق شهداء الشرطة، بالتعاقد ومنح الأرض لشركة ارض عطاء المعالي للمقاولات من دون إجازة، فضلا عن الاستفسار عن مخالفة هيئة الاستثمار بموافقتها على استغلال احد القصور الرئاسية للنظام السابق الواقع ضمن مساحة فرصة استثمارية لمجمع داماك السكني بواقع ١٤٠٠ دونم الممنوحة لشركة دايكو العالمية واستغلاله كمركز تجاري لصالح الشركة.

-تسأل النائب الركابي عن جدوى مفاتحة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار لمجلس الوزراء واقتراحه باستثناء استقطاع نسبة ١٠ بالمئة لشركة داماك في مشروع البصرة ١ و٢، كذلك استثناءها من تعليمات بيع الوحدات السكنية والتسبب بهدر المال العام، إضافة الى قيام رئيس الهيئة بمفاتحة مجلس الوزراء والطلب بإصدار قرار لتمديد إبقاء نسبة ٢ بالمئة لصالح الدولة بدلا عن ٩٠٪ من خلال منح اجازات دون استيفاء متطلباتها والتسبب بإلحاق الضرر بالمال العام بمقدار ٨٨.%

-تسأل النائب عادل الركابي عن القيام بتكليف الموظف جلال ناصر لإدارة بعض الملفات واللجان الحساسة في الهيئة دون مراعاة معايير النزاهة والكفاءة باعتباره شخصا غير مؤهل في لجان (لجنة إقليم كردستان ولجنة النظر في تظلمات المستثمرين ولجنة الاعتراضات عن منح الاجازة ورئاسة لجنة تعديل الاجازات)، فضلا عن مخالفة الأنظمة والتعليمات من خلال اقدام رئيس الهيئة على نقل ١٠٠ موظف وتنسيب ٦٨ موظف الى الهيئة من دون التحقق من تخصصاتهم بعضهم التي يجب ان تناسب عمل ومهام الهيئة.

-شملت الأسئلة قيام رئيس الهيئة بتمليك الأجزاء السكنية لمشروع فندق ريكسوس بمبلغ ١٢٠ الف دينار أي ما يعادل ٨٠ دولارا للطابق الارضي وسعر ١٤ الف دينارا لبقية الطوابق السكنية اي ما يعادل ٩ دولارات بالرغم من ان مركز مبيعات المشروع يقوم ببيع المتر المربع في الوحدة السكنية بسعر ٦٠٠٠ دولار امريكي ما يعادل ٩ ملايين دينار عراقي ما تسبب بهدر واضح للمال العام والاضرار بالمواطن العراقي.

-قيام رئيس الهيئة خلال السنة الأولى من استلام المنصب بصرف مبلغ ثلاثمائة مليار وتسعمائة وستون مليون دينار بما يعادل بالدولار لشركة هانوا الكورية المنفذة لمشروع مدينة بسماية السكني خلافا لنتائج تدقيق الدائرة القانونية في هيئة الاستثمار وخلافا للتقرير الاولي لشركة التدقيق الدولية (دي لويت) الذي أيد بدوره نتائج تدقيق بنود العقد من الدائرة القانونية والخاصة بالمبلغ المتراكم لدى الشركة الكورية الذي تم تسديده من قبل الهيئة

-استفسر النائب الركابي عن جدوى مفاتحة رئيس الهيئة لمجلس الوزراء والطلب بمنح استثناءات ما يقارب ٦،٧٥٠ استثناء لشقق مجمع بسماية وعدم اتباع نظام القرعة المقرر من قبلكم تحقيقا للعدالة بين المتقدمين علما ان الشقق غير مسلمة لغاية الان وقيامه بفتح التسويق لمشروع بسماية السكني على منصة التسويق الالكترونية لسبعين الف وحدة سكنية خلاف

العقد الاستثماري الذي نص على ان تلتزم الشركة بإنجاز المشروع ومن ثم منح رئيس الهيئة بمنح الاستثناءات من التقديم على المنصة الالكترونية وتحويلها على المنجز الفعلي بواقع (٨٢٠٠ شقة).

-تسأل النائب المستجوب عن جدوى استمرار رئيس هيئة الاستثمار بصرف مخصصات الخطورة المهنية ومقدارها ٣٧٥ الف دينار شهريا لموظفي الهيئة (قسم الحسابات التشغيلية وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي وقسم حسابات الخطة الاستثماري) دون سند قانوني وخلافا لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (٢٩٠١٦) مما يعد هدرا بالمال العام.

-تأكيد السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس على وجود مخالفات جسيمة وهدر كبير بالمال العام، مشيرا الى ان عدم حضور رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار لجلسة الاستجواب يعد قرينة بعدم مقدرته على تبرير المخالفات التي وردت.

-التصويت بالأغلبية المطلقة على اعفاء السيد حيدر محمد مكية رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار من منصبه واحالة ملفاته الى هيئة النزاهة.

ترأس جانيا من الجلسة السيد عدنان فيحان النائب الأول لرئيس المجلس

-طالب السيدات والسادة النواب بمعالجة موضوع رواتب الصحوات والدعوة الى استضافة رئيس هيئة استثمار محافظة البصرة وتطبيق المادة التاسعة من قانون الاستثمار، إضافة الى المطالبة بوضع جداول لاستضافات رؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات

-شدد السيد عدنان فيحان على أهمية اعداد دراسة من اجل تعديل قانون الاستثمار وتضمينه فقرة تقيد الاستثناءات الممنوحة لمنع الهدر للمال العام.

-ركزت المداخلات في الجلسة التي تراس السيد فرهاد الاتروشي نائب الرئيس جانبا منها، على أهمية معالجة موضوع ترفيعات وعلاوات الموظفين من اجل انصافهم واضافة استحقاقاتهم ضمن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٧، إضافة الى المطالبة بمساواة فلاحيّ محافظة نينوى مع فلاحيّ المحافظات الأخرى بتسليم ٣٠٠ كيلو غرام للدونم الواحد مع المطالبة بمستحقات الفلاحين لموسم ٢٠٢٥، فضلا عن مطالبات نيابية بالنظر الى متطلبات كافة المحافظات حسب حاجاتها، إضافة الى المطالبة بضرورة التصويت من قبل مجلس النواب على رؤساء الهيئات المستقلة وعدم الإبقاء على ادارتها بلا تصويت

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/١٩) جلسته الثالثة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (١٨٢) وتضمنت الجلسة:

-التصويت على الغاء تعيين السيد محي مرتضى القزويني رئيس مجلس الخدمة الاتحادي ونائبيه، واوصى الحكومة بتسليم إدارة المجلس لأكبر الأعضاء سنا.

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المقدم من اللجنتين المالية، والقانونية.

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثالث لقانون اتحاد الحقوقيين رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ المقدم من اللجنة القانونية.

-قراءة تقرير وزارة الدفاع والخاص بمتابعة ملابسات حادثة اطلاق النار على الصيادين العراقيين من قبل خفر السواحل الكويتي الذي أدى الى مقتل الصياد العراقي نجم عبدالله خالد التميمي وجرح اخر، فضلا عن اعتقال عدد من الصيادين العراقيين، معلنة تضامن مجلس النواب مع مطالب الصيادين العراقيين وصون حقوقهم، وأوصت اللجنة النيابية باعتبار الصياد نجم عبد الله، شهيدا وفق قانون شهداء وجرحى وزارة الدفاع النافذ على أن تتولى الوزارة تكاليف العلاج للصياد العراقي الجريح وتعويض الصيادين الاخرين المتضررين جراء الحادث، فضلا عن اعفاء الفريق البحري الركن مازن عبد الواحد قائد القوة البحرية واللواء البحري الركن وائل عبد المحسن مدير العمليات البحرية واللواء البحري الركن ليث عبد الستار قائد قاعدة ام قصر البحرية، وتتولى الوزارة ذاتها تعيين بدلاء عنهم، واوصت بتوجيه كتاب شكر للواء حكمت حليم ضايع قائد المنطقة الرابعة قيادة قوات حرس الحدود في وزارة الداخلية واللواء الاستخبارات ذو الفقار زكي كاظم مدير الاستخبارات في وزارة الدفاع، إضافة الى تشكيل لجنة من مجلس النواب والجهات المعنية لمتابعة اطلاق سراح الصيادين العراقيين المحتجزين والمحكومين في دولة الكويت في الحوادث السابقة

-تقديم السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس شكره للوفد النيابي الذي زار محافظة البصرة والوقوف على ملابسات الحادثة.

-التصويت على اعتماد توصيات لجنة الامن والدفاع بشأن إطلاق النار على الصيادين العراقيين.

ترأس جانبا من الجلسة السيد عدنان فيحان النائب الأول لرئيس المجلس

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون نقابة الكيميائيين رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٠ المقدم من اللجنتين العمل ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الخدمة الاتحادي والشباب والرياضة، والقانونية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون ديوان الوقف السني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ والمقدم من لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والتخطيط والبرنامج الحكومي والاوقاف والثقافة والسياحة.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب في المناقشات العامة على المطالبة بمتابعة واقع الكهرباء في عدد من المحافظات وضرورة تحسين تجهيز المواطنين بالكهرباء عبر خطط ومعالجات واقعية، اضافة الى ضرورة إيجاد معالجات حقيقية لأزمة المياه وتجمع مياه الصرف الصحي مع مياه الشرب مما يسبب تلوثا ويهدد البيئة، الى جانب المطالبة بتسليم مستحقات الفلاحين المتأخرة.

-شدد السادة أعضاء مجلس النواب خلال الجلسة على الدعوة لاستضافة المعنيين في وزارة التربية للوقوف على المعايير التي تتبعها الوزارة في وضع الأسئلة الامتحانية للمراحل المنتهية.

ترأس جانبا من الجلسة السيد فرهاد الاتروشي نائب الرئيس

-طالب السادة أعضاء المجلس بتعيين الخريجين القدامى والأوائل استنادا الى القانون لضمان حقوقهم، فضلا عن تعيين خريجي المهن الطبية والصحية، والمطالبة بتثبيت موظفي العقود بكافة مسمياتهم الوظيفية.

-وجه نائب رئيس المجلس باستضافة السيد محافظ بغداد ورئيس مجلس المحافظة والجهات المعنية في لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، لمعرفة المعايير المتبعة في تغيير رؤساء الوحدات الإدارية والهيئات التابعة لها.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٢١) جلسته الرابعة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٣٠٠) وتضمنت الجلسة:

-وجه السيد رئيس المجلس باستعراض التفاصيل الكاملة في طرح تقرير ديوان الرقابة المالية من اجل مناقشته من قبل أعضاء المجلس بشكل مستفيض، مؤكدا ان مجلس النواب ماضٍ نحو تصحيح مسار الديوان باعتباره مؤسسة عريقة مسؤوليتها الحفاظ على المال العام.

-تحدث السيد رئيس ديوان الرقابة المالية عن التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان والمتضمنة ٦٣٠ صفحة بشكل ملخص بضمنها الالتزام بتدقيق ميزانية وحسابات إقليم كردستان والحساب الختامي لجمهورية العراق لثلاث سنوات، مشيرا الى أن الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٢٢ لم ترسل لحد الان الى الديوان، لافتا الى ان الديوان يمتلك ٣٥٠٠ موظف موزعين في بغداد والمحافظات الأخرى.

-استعرض رئيس الديوان معوقات العمل المتمثلة بعدم تسديد حصة خزينة الدولة من ارباح الشركات العامة للسنوات السابقة والبالغة ٢٦ تريلون دينار، وملف التجاوز على أملاك الدولة بعد ان أحصى الديوان كافة الأملاك وتم تحويل الملف الى وزارة العدل، والعقارات المتجاوز عليها تعود الى الدولة وتبلغ ٥٠٠ الف عقار، إضافة الى مبالغ التضمين بموجب قرارات قضائية التي لم يتم استحصالها والبالغة ٤ تريلون دينار.

-شمل تقرير الديوان بشأن القطاع المالي والمصرفي ٣٣٩ تقريرا ماليا ركز على وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف الحكومية لغاية عام ٢٠٢٥ وتضمن ملاحظات استمرار اعتماد الدولة على الموارد النفطية بالدرجة الأولى دون الاهتمام بالمجالات الاقتصادية كالزراعة، والصناعة، والسياحة، وكثرة حالات التجاوز بالصرف على التخصيصات المنقحة والمحددة وفقا لقوانين الموازنة العامة الاتحادية الجارية والاستثمارية من قبل اغلب الوزارات والتشكيلات التابعة لها، وتراكم ارصدة السلف من الحسابات الختامية لوحدات الانفاق رغم توجيه وزارة المالية بضرورة تصفية السلف، ووجود عدد من المكلفين

لم يقوموا بتسديد مبالغ ضريبة الدخل المترتبة بذمتهم، وعدم قيام فروع الهيئة العامة للضرائب باستيفاء مبالغ الغرامات التأخيرية عن المكلفين الخاضعين لضريبة المهنة، وعدم دقة بعض المعلومات الواردة في البيانات المالية للمكلفين (مكاتب علمية/محطات وقود) المثبتة في تلك البيانات والتي تعكس حجم النشاط التجاري للمكلف خلال السنة المالية، وعدم تسجيل العديد من محطات تعبئة الوقود الاهلية في السجلات الضريبية لدى هيئة الضرائب مما أدى الى عدم تسديد مالكيها ضرائب الدخل المترتبة على مدخولاتهم المتحققة من بيع المنتجات النفطية، وعدم تقدير ضريبة الدخل المستحقة على الشركات النفطية (جولات التراخيص) وفق نسبة ٣٥٪ من الاجور الربحية المستلمة اذ تم تقدير الضريبة وتسديدها من قبل الشركات المتحاسبة عن ضريبة الدخل للسنوات (٢٠١٨_٢٠٢٣) بالاعتماد على الربح الظاهر في حساباتها الختامية مما نتج عنه فرق بين المبلغ المحتسب من قبل وزارة النفط والمبالغ التي تم تسديدها من قبل الشركات
بمقدار(٣٨٨،٧٢١،٠٠٠،٠٠٠) ثلاثمائة وثمانية وثمانون مليار وسبعمائة وواحد وعشرين مليون دينار، وضعف إجراءات صندوق العراق للتنمية الخارجية في متابعة استحصال القروض الممنوحة لبعض الدول (اليمن، الصومال، موزنبيق، اوغندا، تنزانيا) على الرغم من استحقاقها منذ سنوات سابقة وعدم اتخاذ أي إجراءات بشأنها.

-شدد السيد رئيس المجلس على ضرورة ان يتخذ ديوان الرقابة المالية إجراءات أشد ويعمل على معالجة المشاكل لمنع ظواهر الفساد وهدر المال العام، مشيرا الى ان تقرير ديوان الرقابة المالية لا يرتقي الى مستوى المسؤولية المناطة بالديوان، مطالبا الديوان بتقديم اجابات مفصلة بكتب رسمية عن الأسئلة التي تطرح عليه لا سيما المتعلق بحجم الأموال المهدورة في كل وزارة ومؤسسة حكومية وغيرها وتثبيت المخالفات الإدارية والمالية وحجم الانفاق وتفاصيل متابعتها من قبل الديوان، مبينا ان المال العام امانة وطنية يتوجب الحفاظ عليه من قبل ديوان الرقابة المالية.

-شدد السيد عدنان فيحان النائب الأول لرئيس المجلس على مضي السلطة التشريعية بمراقبة إجراءات كافة الهيئات المستقلة وتصحيح مسار عملها خلال الدورة النيابية الحالية، منوها الى الزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بسقف زمني محدد لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق مخالفات الوزارات والمؤسسات الحكومية المشخصة في تقريره، مشيرا الى توزيع تقرير ديوان الرقابة المالية الى اللجان النيابية المعنية.

-لفت السيد فرهاد الاتروشي نائب الرئيس الى أهمية أن يتعامل الديوان بمهنية ووفق السياقات القانونية والدستورية لاسيما ان صلب عمل ديوان الرقابة المالية مرتبط بالأرقام ومتابعة مسار صرف الأموال، داعيا الديوان الى تقديم تقارير واضحة وشاملة للعديد من الملفات، مؤكدا على أهمية المصادقة على الحسابات الختامية قبل التصويت على قانون الموازنة العامة الاتحادية.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب اثناء الجلسة على المطالبة بتقييم القطاعات الحكومية وتقسيمها حسب المخالفات الواردة في اعداد التقارير ومعرفة الجدوى الاقتصادية عن صرف مبالغ كبيرة على تأهيل مشاريع غير مستحقة كما جرى في مصفى بيجي، وتزويد المجلس بجداول النسب الربحية لعقود جولات التراخيص المتعلقة بحقول النفط والمصافي، إضافة الى المطالبة بمراقبة ملف تعاقدات شركة بيع النفط سومو ومراجعتها بشكل دقيق، فضلا عن معرفة دور الديوان في عقود مشاريع المجمعات السكنية تجاه الشركات المستثمرة والجدوى الاقتصادية منها، والاستفسار عن السند القانوني لوجود لجان تدقيقية تابعة لمكتب رئيس مجلس الوزراء السابق يمارس الضغط على الديوان وتوضيح التفاصيل بشأنه، فضلا عن الملاحظات على تقارير الديوان التي وصفت من قبل السيدات والسادة النواب بغير الدقيقة ، والمطالبة بزيادة التعاون والتنسيق مع مجلس النواب واهمية تدقيق المؤسسات الحكومية بمهنية دون التركيز على بعضها دون أخرى للحفاظ على المال العام، بضمنها المبالغ التي تم صرفها على وزارة الكهرباء والاطلاع على حجم الايرادات الفعلية المتحقق

للهيئة العامة للكمارك، وطرح تساؤلات عن مدى تشخيص حالات صرف الاموال خارج قانون الموازنة العامة وعدم تطرق ديوان الرقابة بتقريره الى ملف المنافذ الحدودية.

-تضمنت المداخلات المطالبة بالكشف عن اسباب انخفاض عقود التشغيل المشتركة في وزارة النقل حاليا الى ١٥٪ فيما كانت في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسبة ١٠٠٪، وعدد الملفات التي احالها الديوان الى هيئة النزاهة والقضاء ومعرفة نتائجها، ومعرفة ملف التحقيق الإداري، الى جانب أسباب عدم ارسال الحسابات الختامية في وقتها المحدد.

-وجه رئيس مجلس النواب بمخاطبة الجهات المعنية لزيادة حصة محافظة كربلاء المقدسة من الطاقة الكهربائية خلال الزيارة الاربعينية في سبيل توفير الخدمات اللازمة للزائرين.

-وجه السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس باستضافة ديوان الرقابة المالية الاتحادي للاستماع الى اجاباتهم على جميع الاستفسارات المطروحة في الجلسة.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٢٣) جلسته الخامسة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢٢٢) وتضمنت الجلسة:

-تأكيد السيد رئيس المجلس على أهمية حسم كافة التراكمات التشريعية والشروع بخط واضح وفق الدستور والقوانين النافذة، لا سيما المصادقة على الحسابات الختامية لموازنات السنوات الماضية.

-تأكيد السيد هيبت الحلبوسي حرص مجلس النواب بمتابعة تردي واقع الكهرباء في عموم العراق، موجها باستدعاء وزير الكهرباء والكادر المتقدم في الوزارة يوم الاثنين المقبل لمناقشة ازمة الكهرباء.

-موافقة المجلس على تغيير جدول اعمال الجلسة الى مناقشة الواقع المتردي للكهرباء بأغلب المحافظات، فضلا عن مستوى الخدمات في القطاعات الاخرى.

-تركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة باهتمام وزارة الكهرباء بإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والتركيز على ملف الجباية، ومطالبة وزارة النفط للإسراع بالشروع في استخراج الغاز لاستثماره في انتاج الكهرباء، والدعوة الى عدم التجاوز على خطوط الطوارئ في عدد من المحافظات ومطالبة وزارة المالية بإطلاق تعيينات ذوي المفصولين السياسيين والمطالبة بتمويل مستحقات الفلاحين، وتطوير منظومات منح الجواز للمواطنين بما فيها خارج العراق، والدعوة الى مفاتحة وزارات الدولة لمعالجة ملف حذف واستحداث الدرجات الوظيفية لفسح المجال للخريجين القدامى، والتشديد على إنجاز المشاريع غير المكتملة في المحافظات والتي تمس حياة المواطنين في شتى القطاعات الخدمية، إضافة الى اخذ ازمة المياه في البصرة بنظر الاعتبار كونها واحدة من الكوارث التي تضرب المواطن والمطالبة بضرورة تأهيل قنوات ومحطات تصفية المياه.

ترأس السيد عدنان فيحان النائب الأول لرئيس المجلس جانبا من الجلسة

-شهدت المداخلات التأكيد على مطالبة مجلس الوزراء بإرسال الحسابات الختامية الى المجلس ومعالجة الموضوع قبل التصويت على الموازنات العامة، الى جانب المطالبة بضرورة تسهيل الاجراءات المتبعة في معاملات ذوي الشهداء ووضع الية مناسبة لصرف الرواتب التقاعدية الخاصة بهم، مع إيلاء الأهمية لمتابعة عمل المنافذ والتدقيق على جميع المنتوجات والمواد، والمطالبة بمنح مخصصات الخطورة لمنتسبي القوات الأمنية في محافظات الوسط والجنوب أسوة بأقرانهم في بقية المحافظات.

-تأكيد السيد عدنان فيحان على مواصلة مجلس النواب دوره في الرقابة ومراقبة عمل كافة مؤسسات الدولة واتخاذه الإجراءات اللازمة خلال الدورة النيابية الحالية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٢٥) جلسته السادسة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد عدنان فيحان النائب الاول لرئيس المجلس وتضمنت الجلسة:

-تأجيل مجلس النواب فقرة النظر في الطعون المقدمة حول صحة عضوية بعض السيدات والسادة النواب، كون ان الفقرة تحتاج الى حضور ثلثي أعضاء المجلس خلال الجلسة.

-القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢ المقدم من اللجنة المالية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٣ المقدم من اللجنة المالية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤ المقدم من اللجنة المالية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥ المقدم من اللجنة المالية.

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢، المقدم من اللجنة القانونية.

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون صندوق الإقراض الزراعي الميسر رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩ المقدم من لجنة الزراعة والموارد المائية والاهوار والبيئة.

ترأس نائب رئيس المجلس فرهاد الاتروشي جانبا من الجلسة

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون كتاب العدول رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٨ المقدم من اللجنة القانونية.

-القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، المقدم من لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الخدمة الاتحادي والشباب والرياضة واللجنة القانونية.

-شدد السيدات والسادة أعضاء المجلس على أهمية الوقوف على ملف الخدمات الأساسية وحل أزمة المياه والكهرباء، وضرورة تأمين التخصيصات المالية اللازمة، والالتفات الى مشروع ماء البصرة وإنهاء معاناة محافظة البصرة والمحافظات الاخرى وتوفير مياه صالحة للاستخدام البشري، إضافة الى النظر في مبالغ الجباية وفاتورة خدمة الماء، وإنجاز مشاريع الصرف الصحي، الى جانب إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل والاهتمام بالقطاع الخاص، والمدن الصناعية لاستقطاب الايدي العاملة، مع ضرورة الحفاظ على المال العام لضمان القضاء على الفساد المستشري، وأتمتة الأنظمة في مؤسسات الدولة.

-تطرقت المداخلات المطالبة بإعفاء الرسوم والضرائب المفروضة على مشاريع الواح الطاقة الشمسية، والتنسيق مع المصارف للعمل على نظام التقسيط الميسر؛ لتسهيل الحصول عليها واتاحتها امام المواطن، مع اهمية العمل على استيفاء الديون والضرائب بذمة الشركات الأجنبية.

-تضمنت مداخلات السيدات والسادة الأعضاء أهمية مراجعة وإعادة النظر في اسناد المناصب لمزدوجي الجنسية في الأجهزة الأمنية، والاخذ بعين الاعتبار موضوع الفاحصين في وزارة الداخلية، فضلا عن ضرورة منح الأولوية لتعيين ذوي الشهداء في القطاع الخاص مراعاة للظروف المعيشية التي يمرون بها، والتشديد على تفعيل موضوع برنامج التغذية المدرسية ومتابعة توزيع الأغذية وفقا لمعايير وزارة الصحة.

-تركزت المناقشات حول ملف حملة الشهادات العليا والأوائل وخريجي المهن الطبية والصحية من خلال إدراجهم ضمن الوجبة الثالثة في التعيين ضمن القوانين الخاصة بهم، لضمان الحصول على استحقاقهم من الدرجات الوظيفية اسوة

بأقرانهم من الوجبات السابقة.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٧/٢٧) جلسته السابعة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبت الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢١٠) وتضمنت الجلسة:

-ترحيب السيد رئيس المجلس بحضور وزير الكهرباء السيد علي سعدي وهيب والكادر المتقدم في الوزارة، مبينا أن الاستضافة تهدف لمناقشة واقع الكهرباء وخطط الوزارة لمعالجة الإخفاقات والمعوقات في انتاج وتوزيع وتجهيز الطاقة، فضلا عن بحث الحلول في موسم الصيف الحالي والفترات المقبلة، مشددا على ضرورة إيجاد البدائل الممكنة وفق خطط واقعية تضعها الوزارة، مبدئا استعداد مجلس النواب لتقديم الدعم اللازم لتحسين واقع الكهرباء على ان تعمل الوزارة وفق مسار صحيح لتجاوز المشاكل والاخفاقات.

-تحدث السيد وزير الكهرباء عن المشاكل التي تعاني منها الوزارة في انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، مبينا ان الحاجة لمعالجة المشاكل لا يمكن حصرها بسقف زمني محدد كون ان واقع المنظومة الكهربائية انخفض الى ٢٢ الف ميكا واط في الوقت الحالي بسبب خروج بعض المحطات عن الخدمة نتيجة نقص تجهيز الوقود من إقليم كردستان وتركيا بعد ان كان ٢٧٠٠٠ ميكا واط في الفترة الماضية، إضافة الى فقدان ٣٠٠٠ ميكا واط بعد توقف تزويد الغاز وتضرر محطة العمارة وخروجها عن الخدمة بسبب تعرضها للحريق، منوها الى ان حاجة العراق للطاقة الكهربائية هي ٦٠ الف ميكا واط، بينما يمثل المنتج حاليا ثلث كمية الإنتاج المطلوب وفقدان الطاقة الكهربائية بلغ ٦٠٪ بسبب التجاوز على خطوط النقل وهي نسبة عالية مقارنة

بالمعيار العالمي للطاقة، مبينا ان الوفد العراقي في زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية ركز على مناقشة ملف الكهرباء والتاكيد على الحصول بعض التسهيلات بشأن إيجاد الية لتسديد جزء من المستحقات المالية المترتبة للجانب الإيراني عن قيمة الغاز المستورد، منوها الى زيارة وفد حكومي الى انقرة لاعادة إيصال الربط بين العراق وتركيا بواقع ٦٠٠ ميكا واط، مشيرا الى ان سبب توقف حقل كورمو عن توفير الغازجاء نتيجة لوجود تهديد أمني، لافتا ان استئناف الضخ يتطلب تأمين الحقل من الاستهداف لتحقيق طاقة بمقدار ١٦٠٠ ميكا واط ، مبينا ان التخصيص المالي لوزارة الكهرباء ضمن الموازنة الثلاثية التشغيلية بلغ اكثر من ٤٨ تريليون دينار والاستثمارية ٥،٨ تريلون دينار للسنوات الثلاث السابقة.
من جانبه، أوضح السيد وكيل الوزارة لشؤون الإنتاج أن خطة الصيانة المتبعة من قبل الوزارة تبدأ من منتصف ايلول ولغاية شهر نيسان من كل سنة والتي تستهدف صيانة ١٥٠٠٠ الف ميكا واط في كافة المحطات، مضيفا ان استثناء صيانة المعدات الثقيلة في محطة كهرباء واسط جاء بسبب الوضع الإقليمي الراهن.

-أقترح وزير الكهرباء أن تبحث المشاريع الاستثمارية عن مصدر ذاتي للكهرباء لحين تجاوز فترة الذروة، مشيرا الى الحاجة لمعالجة تشريعية تخص تعرفة الجباية لسعر كيلو واط في الساعة الواحدة، مشيرا الى أن الحاجة تتطلب استثمار الكهرباء على مستوى كل محافظة مع وضع جدول زمني ملزم للجهة المستثمرة لتحسين مستوى الطاقة، موضحا أن الوزارة تعمل على تنويع مصادر انتاج الكهرباء والحكومة تولي أهمية لإصلاح وتطوير قطاع الكهرباء في العراق بشكل تدريجي، وتقديم خطة ضمن البرنامج الحكومي لإضافة ٧٠٠٠ ميكا واط الى المنظومة الكهربائية للوصول الى مستوى ٣٥٠٠٠ ميكا واط بحلول عام ٢٠٣٠، موضحا ان الوزارة وقعت مذكرة مبادى مع شركة جي اي الامريكية لتحسين مستوى الطاقة فضلا عن خط اخر يتمثل بالربط الكهربائي مع السعودية والكويت، إضافة الى جهود الوزارة لإيجاد بدائل مع وزارة النفط لحين استقرار الأوضاع في المنطقة.

-وجه السيد رئيس المجلس باستضافة لجنة النفط والطاقة لوزير النفط للوقوف على خطط الوزارة لتزويد محطات الكهرباء بالغاز المصاحب والحر من اجل الاستثمار الأمثل للطاقة.

-لفت السيد عدنان فيحان النائب الأول لرئيس المجلس الى وجود سوء تخطيط وإدارة في ملف الكهرباء مما افرز الكثير من الاخفاقات التي تحتاج للمعالجة، في مقدمتها الفساد الذي تسبب بهدر أموال طائلة خصصت لقطاع الكهرباء، مشددا على أهمية الاطلاع على خطة الوزارة في مكافحة الفساد وتحسين الواقع الاداري مع بيان الحلول التي تضعها الوزارة في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة.
من جهته، شدد السيد فرهاد الاتروشي نائب الرئيس على أهمية ان تسلط وزارة الكهرباء جهودها على جانب التخطيط الاستراتيجي ووضع خطط واضحة وشاملة لقطاعات الانتاج والنقل والتوزيع مع التأكيد على تشخيص الخلل وإيجاد البدائل والالتفات الى ملف الخصخصة.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبات على توزيع الطاقة الكهربائية المتاحة بشكل عادل بين المحافظات، وإعادة النظر ببعض العقود المحالة للاستثمار في حقول الغاز التي لم تحقق أي فائدة، والاستفسار عن تنفيذ البرنامج الحكومي الخاص بالطاقة وأسباب استمرار تدهورها مع ضرورة وضع جدول زمني لإنهاء الازمة، ووضع الوزارة لخطة عمل للمرحلة الحالية واللاحقة ورؤية واضحة خاصة في ظل التخصيصات المالية المخصصة لملف الطاقة، والاطلاع على

واقع التجهيز في جميع المحافظات حسب التعداد السكاني، والاشارة الى استثمار مشاريع الطاقة الشمسية وتسهيل توفيرها للمواطنين من خلال القروض الميسرة.

-تطرقت المداخلات الى موضوع الديون الخاصة بالقطاعات الصناعي، والتجاري، والزراعي، والسكني، ومدى الالتزام بين وزارتي الكهرباء والنفط حول ملف تزويد الوقود، الى جانب التأكيد على اهمية الاستخدام الامثل للطاقة وعدم هدرها، وإلزام مستثمري المجمعات السكنية بأنشاء محطات الطاقة لتزويد المجمعات بالكهرباء، والاستفسار عن جدوى تكرار عقود صيانة وتوسعة المحطات بمبالغ ضخمة مع شركات كبرى أجنبية والدعوة الى فتح كافة ملفات التعاقد بمشاريع الكهرباء من اجل تقويم عمل وزارة الكهرباء.

-التصويت على جملة من التوصيات لمعالجة ازمة الكهرباء والتي نصت على: فتح جميع ملفات الفساد في وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٥ وإحالة المخالفة المثبتة في وزارة الكهرباء الى هيئة النزاهة والقضاء، والزام وزارة الكهرباء بتقديم خطة سنوية مفصلة قبل كل موسم صيف تتضمن نسبة الانجاز والجداول الزمنية ومؤشرات الأداء على ان تخضع لتقييم دوري امام مجلس النواب، ومراجعة جميع العقود الاستثمارية للمشاريع التي ابرمت بالاستثناءات او غيرها والتي ثبت بعدم وجود جدوى فنية او اقتصادية لها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين بهدر المال العام، وتتبنى وزارة الكهرباء برنامج وطني للطاقة المتجددة من خلال التوسعة باستخدام منظومات الطاقة الشمسية للمنازل والقطاعين الزراعي والصناعي لتخفيف الضغط على الشبكة الوطنية وتقليل استهلاك الوقود، وتكليف البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المصارف الحكومية والاهلية لإطلاق مبادرة تمويل ميسرة تمنح قروض لكل مواطن يرغب بتركيب منظومة للطاقة الشمسية بفوائد مدعومة او بدون فوائد مع فترات للسداد مريحة وضمانات مبسطة، والزام وزارة الكهرباء بوضع الية فنية وإدارية لتسهيل ربط منظومات

الطاقة الشمسية بالشبكة الوطنية وتبسيط إجراءاتها، والزام وزارة النفط بتوفير الوقود الكافي لتشغيل المحطات الكهربائية خاصة في الظرف الحالي الصعب مع إعادة احتساب احمال الموزعة في المحافظات، إضافة الى تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن اللجان النيابية كل من الكهرباء، والمالية، والتخطيط، والاستثمار، والنفط، والخدمات، والنزاهة، وتتولى متابعة تنفيذ هذه التوصيات ورفع تقريرها الى المجلس عن نسب الإنجاز والمعوقات.(رابط التوصيات) مجلس النواب يُصوّت على توصيات لمعالجة أزمة الكهرباء وإحالتها إلى الحكومة

-قدم السيد رئيس المجلس شكره للسيد وزير الكهرباء وكادر الوزارة للوقوف على تفاصيل دقيقة تتعلق بأزمة الكهرباء، معربا عن استعداد مجلس النواب لتقديم الدعم للنهوض بواقع الكهرباء.